

Distr.: General
29 September 2016
Arabic
Original: English

الصكوك الدولية لحقوق الإنسان



وثيقة أساسية موحدة تشكل جزءاً من تقارير الدول الأطراف

ماليزيا*

[تاريخ الاستلام: ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦]

* تصدر هذه الوثيقة دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.16-16815(A)



* 1 6 1 6 8 1 5 *

المحتويات

الصفحة

٣	أولاً - معلومات عامة عن ماليزيا
٣	ألف - الخصائص السكانية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لماليزيا
١٣	باء - الهيكل الدستوري والسياسي والقانوني
١٤	ثانياً - الإطار القانوني العام لحماية حقوق الإنسان
١٤	ألف - قبول معايير حقوق الإنسان الدولية
١٦	باء - الإطار القانوني لحماية حقوق الإنسان على الصعيد الوطني
١٩	جيم - إطار تعزيز حقوق الإنسان على الصعيد الوطني
٢٠	دال - عملية الإبلاغ على الصعيد الوطني
٢٠	ثالثاً - معلومات عن عدم التمييز والمساواة وسبل الانتصاف الفعالة

أولاً - معلومات عامة عن ماليزيا

ألف - الخصائص السكانية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لماليزيا

الجدول ١

الإحصاءات الأساسية الخاصة بماليزيا

٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨		
٣٣٠ ٣٩٦	٣٣٠ ٣٩٦	٣٣٠ ٢٩٠	٣٣٠ ٨٠٣	٣٣٠ ٨٠٣	٣٣٠ ٨٠٣	٣٣٠ ٨٠٣	المساحة	كيلومتر مربع
٣٠,٦	٣٠,٢	٢٩,٥	٢٨,٦	٢٨,٣	٢٧,٩	٢٧,٧	السكان	مليون نسمة
٩,٤	٩,٥	٩,٥	٩,٨	٩,٨	٩,٨	١١,٠	دون سن ١٨ سنة	مليون نسمة
٢,٧	٢,٦	٢,٥	٢,٣	٢,٢	٢,١	١,٩	٦٠ سنة فما فوق	مليون نسمة
٩٢,٦	٩١,٤	٨٩,٣	٨٦,٣	٨٥,٠	٨٥,٠	٨٤,٤	الكثافة السكانية	كيلومتر مربع
١٠١٢,٥	٩٥٥,٣	٩٧١,٣	٨٨١,١	٧٦٦,٠	٦٧٩,٩	٧٤٢,٥	الناتج المحلي الإجمالي الإجمالي	مليار رينغت ماليزي
٦,٠	٤,٧	٥,٥	٥,١	٧,٢	١,٦-	٤,٨	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	النسبة المئوية
٣٤ ١٢٦	٣٢ ١٤٤	٣٠ ٨٥٩	٢٧ ٧٨٣	٢٦ ١٧٥	٢٣ ٨٥٠	٢٦ ١٢٣	نصيب الفرد من الدخل	بالدولار
١٠ ٨٩٨	١٠ ٢٦٥	٩ ٩٩١	٩ ٧٣٣	٨ ١٢٦	٦ ٧٦٨	٧ ٨٣٧	تبادل القوة الشرائية بالدولار	تبادل القوة الشرائية بالدولار
١٧ ١٧٣	١٦ ٧٤٣	١٦ ٥٣٠	١٥ ١٩٠	١٢ ٤٧٥	١٣ ٤٦٨	١٥ ٥٨٦	طول الطرق	كيلومتر
		غير متوفر	غير متوفر	١٣٧ ٢١٩	١٢٤ ٦٥٣	٩٢ ٠١١	إمدادات المياه عن طريق الأنابيب	النسبة المئوية من السكان
		غير متوفر	٩٣,٤	٩٢,٤	٩١,٦	٩٠,٩	إمدادات الكهرباء (سكان الأرياف)	النسبة المئوية
		غير متوفر	٩٤,٦	٩٣,٤	٩٢,٣	٩١,٧		

المصدر: اقتصاد ماليزيا، وزارة المالية، ماليزيا، ٢٠١٤.

الجدول ٢

السكان حسب المجموعات الإثنية، ماليزيا، ٢٠١٤ (بالآلاف)

المجموع	الإناث	الذكور	المجموعة الإثنية
١٨٨٤٤,٥	٩٣٤٢,٣	٩٥٠٢,٢	بوميوتيرا
٦٥٨٥,٨	٣١٩٩,٣	٣٣٨٦,٥	الصينيون
١٩٧٦,٦	٩٨٨,٤	٩٨٨,٢	الهنود
٣١٩١,١	١٢٧١,٦	١٩١٩,٥	مجموعات أخرى
٣٠ ٥٩٨,٠	١٤ ٨٠١,٦	١٥ ٧٩٦,٤	المجموع

المصدر: إدارة الإحصاءات، ماليزيا، ٢٠١٤.

الجدول ٣
النسبة المئوية لتوزيع السكان حسب الديانة، ماليزيا، ٢٠١٠

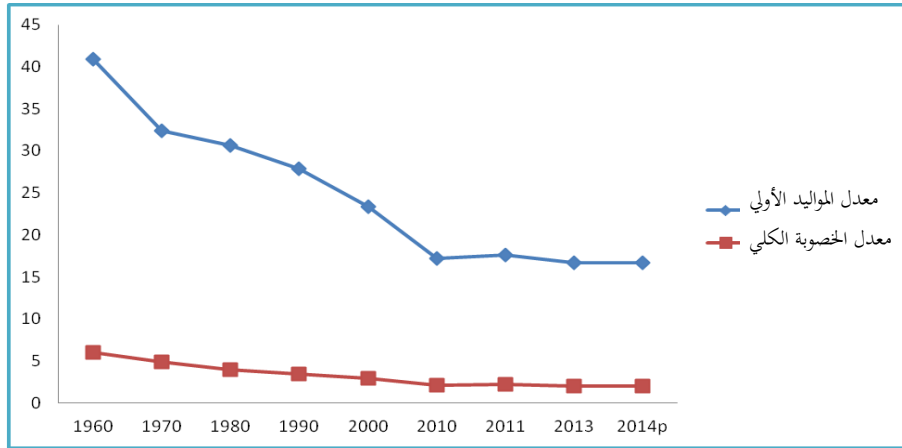
النسبة المئوية	الدين
٦١,٣ في المائة	الإسلام
١٩,٣ في المائة	البوذية
٩,٢ في المائة	المسيحية
٦,٨ في المائة	الهندوسية
١,٣ في المائة	الكونفوشيوسية والطاوية والقبلية وغيرها من الديانات الصينية القبلية والشعبية التقليدية
١,٠ في المائة	غير معروف
٠,٧ في المائة	اللادين
٠,٤ في المائة	ديانات أخرى

المصدر: توزيع السكان وخصائصهم السكانية الأساسية، ٢٠١٠.

١- يبلغ عدد سكان ماليزيا حالياً ٣٠,٦ مليون نسمة (٢٠١٤)، ٣٠,٧ في المائة منهم شبابٌ تقل أعمارهم عن ١٨ عاماً. وتتراوح أعمار ٦٠,٥ في المائة من السكان بين ١٨ و ٥٩ عاماً. وقد ارتفع عدد سكان ماليزيا بمعدل سنوي متوسط قدره ٢ في المائة خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٤.

٢- وقد زاد عدد سكان ماليزيا من ٢٣,٤٩ مليون نسمة في عام ٢٠٠٠ إلى ٣٠,٦ مليون نسمة في عام ٢٠١٤. وبلغ متوسط معدل النمو السكاني السنوي ١,٣ في المائة في عام ٢٠١٤. وفي عام ٢٠١٤، كان متوسط سن الزواج الأول ٢٨ سنة للذكور و ٢٥,٧ سنة للإناث، مقابل ٢٨,٦ سنة للذكور و ٢٥,١ سنة للإناث في عام ٢٠٠٠. وقد بدأت خصوبة المرأة الماليزية تنخفض باستمرار منذ أواسط الخمسينات، إذ انتقلت من معدل مواليد أولي مرتفع نسبياً قدره حوالي ٤٥ ولادة لكل ١٠٠٠ نسمة إلى مستوى معتدل قدره ١٧ ولادة لكل ١٠٠٠ نسمة في عام ٢٠١٠. كما انخفض معدل الخصوبة الكلي، أي متوسط عدد الأطفال الذين تلدهم المرأة خلال سنواتها الإنجابية (من ١٥ إلى ٤٩ عاماً)، من ٦,٨ أطفال لكل امرأة في عام ١٩٥٧ إلى ٢,٠ في عام ٢٠١٤ (الرسم البياني ١).

الرسم البياني ١
معدل المواليد الأولي ومعدل الخصوبة الكلي، ماليزيا، ١٩٥٧-٢٠١٤



المصادر: إدارة الإحصاءات، ماليزيا، إحصاءات حيوية خاصة بسنوات مختلفة.

٣- وثمة اتجاه إلى تأخير الزواج نظراً لتصاعد التحصيل العلمي وزيادة مشاركة القوة العاملة والتركيز على التطوير الوظيفي. وقد حدث تحول كبير نحو الأسر الأصغر حجماً نتيجة لانخفاض نسبة الخصوبة وتفضيل الناس على نحو متزايد لتأسيس أسر نووية بعد الزواج. وانخفض متوسط حجم الأسرة المعيشية من ٥,٢ أشخاص في عام ١٩٨٠ إلى ٤,٨ أشخاص في عام ١٩٩١ ثم انخفض مجدداً إلى ٤,٦ أشخاص في عام ٢٠٠٠. وفي عام ٢٠١٠، انخفض مجدداً إلى ٤,٣ أشخاص في كل أسرة معيشية (الجدول ٤).

الجدول ٤

متوسط حجم الأسرة المعيشية حسب الولاية، ١٩٨٠-٢٠١٠

الولاية	١٩٨٠	١٩٩١	٢٠٠٠	٢٠١٠
جوهر	٥,٥	٤,٨	٤,٥	٤,٢
قلح	٥,٠	٤,٧	٤,٥	٤,٤
كلنتن	٤,٨	٥,٠	٥,٠	٥,٣
ملاك	٥,٤	٤,٨	٤,٤	٤,٣
نكري سمبلن	٥,٢	٤,٧	٤,٤	٤,٣
بهنك	٥,٠	٤,٨	٤,٥	٤,٣
بيرق	٥,٢	٤,٦	٤,٣	٤,٣
برليس	٤,٥	٤,٤	٤,٣	٤,٤
بولاو بنانك	٥,٤	٤,٩	٤,٣	٤,٢
صباح	٥,٤	٥,١	٥,١	٤,٩

الولاية	١٩٨٠	١٩٩١	٢٠٠٠	٢٠١٠
سرواك	٥,٢	٤,٧	٤,٨	٤,٦
سلانغور ^(١)	٥,٣	٤,٨	٤,٥	٣,٧
ترنجانو	٤,٩	٥,١	٥,٠	٤,٨
الإقليم الاتحادي				
كوالالمبور	٤,٨	٤,٥	٤,٢	٤,٢
لايوان	٥,٥	٤,٩	٤,٨	٥,١
ماليزيا	٥,٢	٤,٨	٤,٦	٤,٣

المصدر: إدارة الإحصاءات، ماليزيا، ٢٠١٤.

٤- وانخفضت معدلات وفيات الرضع من ١١,٦ في كل ألف مولود حي في عام ١٩٩٠ إلى ٦,٥ لكل ألف في عام ٢٠١٣. وارتفع العمر المتوقع لكل من الرجال والنساء، فانتقل من ٧١ سنة للنساء و ٦٦,٥ سنة للرجال في عام ١٩٨٠ إلى ٧٧,٢ سنة و ٧٢,٥ سنة على التوالي في عام ٢٠١٤^(٢).

١- الاقتصاد

٥- مكنت السياسات الاقتصادية التي اعتمدها الحكومة من تحقيق مشاركة اقتصادية أكثر توازناً وتغطية أوسع نطاقاً للخدمات الأساسية على الصعيد الوطني. وانخفض معدل الفقر في ماليزيا من ٤٩,٣ في المائة في عام ١٩٧٠ إلى ٣,٨ في المائة في عام ٢٠١٢^(٣)، وأحرزت ماليزيا على مدى العقود الأربعة الأخيرة تقدماً جيداً صوب القضاء على الفقر والجوع بصرف النظر عن نوع الجنس أو الأصل الإثني.

٦- وتسعى الحكومة الآن إلى أن تجعل من ماليزيا دولة عالية الدخل تتميز بالشمولية والاستدامة على حد سواء بحلول عام ٢٠٢٠. ويتطلب بلوغ هذا الهدف تحقيق معدل نمو اقتصادي قدره ٦ في المائة سنوياً. ومع ذلك، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا في الفترة من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠١١ بمعدل متوسطه ٤,٧ في المائة سنوياً^(٤). وللدفع بالاقتصاد، تواصل ماليزيا تطبيق نموذجها الاقتصادي الجديد، الذي كُشف النقاب عنه في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٠، وبرنامج التحول الاقتصادي الذي أطلقته في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

(١) يشمل إقليم بوتراجايا الاتحادي.

(٢) المصدر: إدارة الإحصاءات (www.statistics.gov.my).

(٣) التقرير السنوي لبرنامج الحكومة من أجل التحول لعام ٢٠١٢.

(٤) المصدر: وحدة التخطيط الاقتصادي، وزارة المالية، مصرف نيغارا ماليزيا والتقرير السنوي لبرنامج التحول الاقتصادي لعام ٢٠١٢. (http://www.pemandu.gov.my/gtp/annualreport2012/upload/Eng_GTP2012_AR_Full.pdf).

٧- وبرنامج التحول الاقتصادي عبارة عن خطة شاملة للتحول الاقتصادي تركز على اثني عشر مجالاً اقتصادياً رئيسياً وطنياً وست مبادرات استراتيجية للإصلاح. والمجالات الاقتصادية الرئيسية الوطنية الإثني عشرة هي توسيع منطقة كوالا لمبور/وادي كلانغ، والنفط والغاز والطاقة؛ والخدمات المالية؛ وتجارة الجملة والتجزئة؛ وزيت النخيل والمطاط؛ والسياحة؛ والأجهزة الكهربائية والإلكترونية؛ والخدمات التجارية؛ ومحتوى الاتصالات والهياكل الأساسية؛ والتعليم؛ والزراعة؛ والرعاية الصحية. أما مبادرات الإصلاح الاستراتيجية الست فهي المنافسة والمعايير والتحرير؛ وإصلاح المالية العامة؛ وتوفير الخدمات العامة؛ وتقليص الفوارق؛ والحد من دور الحكومة في الأعمال التجارية؛ وتنمية الرأسمال البشري. وفي عام ٢٠١٢، سجلت هذه المجالات والمبادرات نتائج إيجابية في الوفاء بأهداف مؤشرات أدائها الرئيسية. كما يستر برنامج التحول الاقتصادي تنفيذ الإصلاح الهيكلي الشامل الذي تحتاجه ماليزيا لتحقيق مستويات مستدامة من النمو الاقتصادي. ومن خلال الاستثمارات الخاصة والنمو في الاستهلاك المحلي، استطاعت ماليزيا عام ٢٠١٢، تحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي بلغ ٥,٦ في المائة، وذلك على الرغم من الوضع العالمي الذي يزداد تقلباً وصعوبةً.

٨- وفي عام ٢٠١٠، نفذت الحكومة أيضاً برنامجها من أجل التحول، وهو برنامج جريء يرمي إلى تغيير طريقة عمل الحكومة تغييراً جذرياً بحيث يمكنها أن تقدم للشعب حلولاً حقيقية للعديد من المشاكل الرئيسية التي يعاني منها البلد. والبرنامج عبارة عن خارطة طريق لتحسين الخدمات المقدمة إلى الناس، ويركز على تحقيق نتائج ملموسة وفورية. وتحدد خريطة الطريق ذاتها برامج مركزة ومفصلة ومجموعات محددة من المبادرات. ويستند هذا البرنامج برتمته إلى طرح مفاده التزام الحكومة بشعار "الشعب أولاً، الإنجاز الآن".

٩- وينطوي برنامج الحكومة من أجل التحول على سبع مجالات نتائج رئيسية وطنية تستند إلى أكثر شواغل الشعب إلحاحاً. وهذه المجالات هي الحد من الجريمة، ومكافحة الفساد، وتحسين دخل الطلاب، والتصدي لتكاليف الحياة، ورفع مستويات معيشة الأسر ذات الدخل المنخفض، وتحسين الهياكل الأساسية في المناطق الريفية، وتحسين النقل العام في المناطق الحضرية. وقد حققت معظم مجالات النتائج الرئيسية الوطنية أكثر من ٩٠ في المائة من أهدافها. فعلى سبيل المثال، وفي إطار مجال النتائج الرئيسية الوطنية الخاص بالأسرة المعيشية ذات الدخل المنخفض، نُظمت حلقات عمل تدريبية متخصصة للمشتغلات بالأعمال الحرة. وعلى مدى السنوات الثلاث الأخيرة (٢٠١٠-٢٠١٢)، تم تدريب ٣٠٠ ٤ من المشتغلات بالأعمال الحرة، وهو رقم يتجاوز الهدف الأصلي المحدد في بداية البرنامج في ٤٠٠٠ مستفيدة. وتواصل البرنامج خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٤ ومكّن من تدريب عدد إضافي قوامه ٢٠٠٠ امرأة من المشتغلات بالأعمال الحرة.

٢- التعليم

١٠- يستحق كل طفل في ماليزيا، بصرف النظر عن ثروته أو أصله الإثني أو خلفيته، المساواة في فرص الوصول إلى التعليم الجيد الذي سيمكّن الطالب من بلوغ كامل طاقاته. ويستند النظام

التعليمي الماليزي إلى مبدأ "التعليم للجميع" وإلى "الأهداف الإنمائية للألفية"، ويتوخى ضمان حصول الجميع على التعليم والتحاق جميع الأطفال بالمدارس من التعليم قبل المدرسي إلى المرحلة الثانوية. وتتمثل الاستراتيجيات المعتمدة لتحقيق هذه التطلعات في إضفاء الطابع الديمقراطي على الفرص التعليمية، وتقديم مساعدة خاصة إلى الفئات المحرومة وتعزيز التعليم التقني. وتطبق هذه الاستراتيجيات بالتساوي على جميع الأطفال بصرف النظر عن نوع جنسهم.

١١- والتعليم الذي يقدمه القطاع العام هو أساساً تحت إشراف وزارة التعليم وبعض الوكالات الحكومية الأخرى وحكومات الولايات. ويتضح التزام ماليزيا بإضفاء الطابع الديمقراطي على فرص التعليم في الميزانية السنوية المرتفعة المخصصة لوزارة التعليم. ففي عام ٢٠١١، تلقت وزارة التعليم مخصصات قدرها ٩,٥٨ مليارات دولار من دولارات الولايات المتحدة (٢٩,٣ مليار رينغت ماليزي) أو ١٦,١٧ في المائة من الميزانية السنوية الوطنية، مقارنة بـ ٤,٤ مليارات دولار (١٦,٧ مليار رينغت ماليزي) في عام ٢٠٠٥. وخصصت الحكومة مبلغ ٢,٠٦ مليار دولار (٦,٤ مليارات رينغت ماليزي) لنفقات التنمية من أجل بناء المدارس وبيتاً للشباب والمرافق والمعدات وتحسينها، فضلاً عن تعزيز مهنة التدريس. وخصص من هذا المبلغ ١,٧٤ مليار دولار (٥,٤ مليارات رينغت ماليزي) لتشييد ١٤٧٤ مدرسة و٣٠ بيتاً للشباب وترقية ٥٧٤ مدرسة. وعلاوة على ذلك، خصص ٦٨,٧٠ مليون دولار (٢١٣ مليون رينغت ماليزي) لمكافأة المدارس التي تحقق أداءً عالياً، فضلاً عن نُظَّار المدارس والمدرسين الرئيسيين والمدرسين المتميزين. وقد كوفئ حتى الآن ما مجموعه ٥٢ مدرسة عالية الأداء وحوالي ٦٠٠ ١٤ مدرّس، بمن فيهم ٥٨٦ مدرّساً رئيسياً^(٥). وفي عامي ٢٠١٢ و٢٠١٤، خصص لقطاع التعليم ١٦,١٩ مليار دولار (٥٠,٢ مليار رينغت ماليزي)، و١٦,٦٨ مليار دولار (٥٤,٦ مليار رينغت ماليزي) على التوالي. وتبيّن هذه المخصصات الكبيرة التزام الحكومة وتركيزها على التعليم بوصفه إحدى الأدوات الرئيسية للأمة التقدمية. ويتلقى جميع الأطفال الماليزيين التعليم بصرف النظر عن جنسهم أو خلفيتهم الاجتماعية والاقتصادية. وتقدّم مبادرات وحوافز مختلفة إلى الأطفال لضمان إتاحة فرص الوصول للجميع. وما فتئت الحكومة تكفل الحصول على التعليم الجيد بكلفة ميسرة. وتطلّب إلغاء الرسوم المدرسية في عام ٢٠١١ تخصيص ٤٨,٣٨ مليون دولار (١٥٠ مليون رينغت ماليزي).

١٢- ويقدم القطاع الخاص أيضاً التعليم في ماليزيا. وتحصل المدارس التي ينشئها القطاع الخاص على تمويل من مصادر خاصة وتوفر التعليم العام والتعليم الديني. ويمكن للأطفال في ماليزيا الاختيار بين المدارس الحكومية (العامة) أو المدارس الابتدائية والثانوية الخاصة. ويعتبر انتقال الأطفال من المدارس العامة إلى المدارس الخاصة أو إلى مؤسسة دينية والعكس مسألة شائعة في ماليزيا.

١٣- وعلاوة على جهود الحكومة الرامية إلى تحسين فرص التعليم المتاحة لجميع المجتمعات المحلية، واعتباراً من عام ٢٠١٢، استفاد ما مجموعه ٣٠ مدرسة دينية، و٢٢٨ مدرسة باللغة

(٥) التقرير الاقتصادي لماليزيا لعام ٢٠١١ (<http://www.treasury.gov.my/pdf/ekonomi/le/1112/bab2.pdf>).

الصينية، و ٥٩ مدرسة باللغة التاميلية، و ١٣٥ مدرسة تبشيرية و ٥٨٠ مدرسة تتلقى مساعدات من الحكومة من مخصصات بلغت قيمتها ٨٠,٦٤ مليون دولار (٢٥٠ مليون رينغت ماليزي) لأغراض إنمائية. وقدمت الحكومة أيضاً ٣٠,٦٦ مليون دولار (٩٥ مليون رينغت ماليزي) في شكل منح إلى ١٨ مدرسة ابتدائية و ١٤٠ مدرسة دينية ثانوية شعبية. ويجري تعزيز المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والحساب من خلال برامج مختلفة، بما في ذلك فحص القراءة والكتابة والحساب وبرنامج الانتعاش (3M Recovery Programme)، الذي يركز على الطلاب الذين لم يكتسبوا المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والحساب. وعُيّن ما مجموعه ٣٢٥ مدرساً أجنبياً للغة الإنكليزية في عام ٢٠١١ بغية تحسين الكفاءة في اللغة الإنكليزية لدى الطلاب.

١٤- وثمة تركيز على التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم الأساسي بغية تحقيق الالتحاق الشامل لجميع الأطفال بالمدارس، من مرحلة التعليم ما قبل المدرسي وحتى المرحلة الثانوية (الشكل الخامس). ويضطلع التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة بدور حيوي في تطوير العقول وتوفير الانطلاقة الصحيحة في التعليم الابتدائي. وبلوغ هذا الهدف، أنشئ ٩٨٤ ٥ رياضاً للأطفال في ماليزيا. وينص نظام التعليم الوطني في ماليزيا، عقب مرحلة الحضانة، على ١١ سنة من التعليم الأساسي، وهي ست سنوات من التعليم الابتدائي الإلزامي، وثلاث سنوات من التعليم الثانوي، وستان من التعليم العالي. ويستهدف التعليم الابتدائي والثانوي بناء مجتمع ماليزي يتسم بالوحدة والانضباط ويتوفر على المعارف والمهارات. ويتلقى الفتيان والفتيات في نظام التعليم الوطني تعليماً يستند إلى منهج مشترك ويخضعون للتقييم من خلال اختبارات وطنية موحدة.

١٥- وقد شهدت الفترة ٢٠٠١-٢٠١٤ زيادة في عدد الأطفال المسجلين في المدارس. ونتيجة لذلك، زاد عدد المدارس من ٩٠٥٢ في عام ٢٠٠١ إلى ١٠١٣٤ مدرسة في عام ٢٠١٤. وفي عام ٢٠١٤، كانت المناطق الريفية تضم ٧٢,٩ في المائة من مجموع المدارس الابتدائية العامة في ماليزيا والتي يبلغ عددها ٧٧٥٨ مدرسة، و ٥٠,٣ في المائة من المدارس الثانوية العامة التي يبلغ عددها ٣٧٦ ٢ مدرسة. ويقع معظم المدارس الابتدائية والثانوية الخاصة في المناطق الحضرية. ويبيّن الجدول ٥ في المرفق عدد المدارس الحكومية والخاصة التي توفر التعليم الابتدائي والثانوي من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠١٤.

١٦- وتقابل زيادة الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية زيادة في معدلات المشاركة في المرحلتين. ففي عام ٢٠٠١، بلغ معدل مشاركة الأطفال الماليزيين في المدارس الابتدائية العامة والخاصة ٩٢,٢ في المائة، وارتفع هذا المعدل في عام ٢٠١٤ إلى ٩٧,٩ في المائة.

١٧- وتدرك الحكومة أن تقديم مساعدة خاصة إلى الفئات المحرومة، مثل الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة الذين يعانون من إعاقة بصرية وسمعية أو صعوبات في التعلم أو أي مزيج من الإعاقات أو الإعاقات والصعوبات، يمثل أيضاً عنصراً أساسياً لكفالة حصول الجميع على التعليم. وحتى عام ٢٠٠٩، كانت هناك ٢٨ مدرسة وطنية للتعليم الخاص، وأربع مدارس للتعليم الثانوي الخاص، ومدرستان ثانويتان للتدريب المهني الخاص، و ٣٢ برنامجاً للتعليم المدمج الخاص الموجه للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة.

١٨- وفي عام ٢٠٠٤، وضعت وزارة التعليم برنامجاً خاصاً لمرحلة ما قبل المدرسة في جميع المدارس الوطنية للتعليم الخاص. وفي عام ٢٠٠٧، شُرع في تنفيذ ٣٢ برنامجاً خاصاً للتعليم المندمج للأطفال الذين يعانون من صعوبات في التعلم في المدارس العادية. وفي عام ٢٠٠٨، شرعت وزارة التعليم في تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة من الأطفال ذوي الإعاقات المتعددة، بدلاً من برنامج خاص بإعاقه واحدة فقط في السنوات السابقة. وحصل معلمو مدارس التعليم الخاص على بدل قدره ٧٥ دولاراً (٢٥٠ رينغت ماليزي) شهرياً كحافز. وحصل الأطفال ذوو الاحتياجات الخاصة من وزارة الرعاية الاجتماعية على بدل قدره ٥٠ رينغت ماليزي شهرياً منذ عام ٢٠٠٥. وابتداءً من عام ٢٠٠٩، رُفعت قيمة البدل إلى ٤٥ دولاراً (١٥٠ رينغت ماليزي) شهرياً.

١٩- وتخصص وزارة التعليم أيضاً أكثر من مليار رينغت ماليزي سنوياً لمساعدة الطلاب المتهمين إلى أسر فقيرة والطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة بصرف النظر عن نوع جنسهم، وذلك من خلال برامج دعم مختلفة مثل برنامج الغذاء التكميلي، وبرنامج الحليب المدرسي، والصندوق الاستثماري لمساعدة الطلاب الفقراء، وبرنامج المساعدة في تغطية الرسوم المدرسية، وبرنامج إقراض الكتب الدراسية، وبرنامج المنح الدراسية، وتقديم المعونة للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، وتوفير مرافق الإيواء، وتقديم المساعدة الغذائية، وتوزيع الأغذية.

٢٠- وتضطلع الشركات المرتبطة بالحكومة في ماليزيا أيضاً بدور بارز في تقديم مساعدة خاصة إلى الجماعات المحرومة من خلال برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات. فعلى سبيل المثال، هناك حالياً ٥٠ مدرسة استثمارية (وهي مدارس حكومية) تديرها مؤسسة الأمير. ويهدف البرنامج المدرسي الاستثماري إلى سد الفجوة بين نتائج المدارس العالية الأداء والمدارس المتدنية الأداء في النظام.

٢١- وزيادة على التعليم الأساسي، توفر ٢٠ جامعة عامة و٢٦ جامعة خاصة، علاوة على ٢٢ كلية جامعية خاصة وخمسة أفرع لجامعات أجنبية في ماليزيا، التعليم العالي لأكثر من ٧٤٠.٠٠٠ طالب، منهم ٦٠.٠٩٨ طالباً أجنبياً. ولزيادة تحسين جودة التدريس والبحث في الجامعات العامة، تطمح الحكومة إلى زيادة عدد المحاضرين المؤهلين من حملة درجة الدكتوراه إلى ٧٥ في المائة في الجامعات البحثية و٦٠ في المائة في الجامعات غير البحثية. ولتحقيق هذه الأهداف، رصدت ميزانية عام ٢٠١١ ٦,٤٥٠ مليون دولار (٢٠ مليون رينغت ماليزي) للمحاضرين لمتابعة دراساتهم قصد نيل الدكتوراه. وبالإضافة إلى ذلك، ولزيادة فرص توظيف الخريجين العاطلين عن العمل، تشارك العديد من الشركات المرتبطة بالحكومة، بما في ذلك مصرف ماي بنك، وشركة مطارات ماليزيا، وشركة بتروناس، وشركة الاتصالات الماليزية، وشركة الطاقة الوطنية في برنامج (Skim Latihan 1Malaysia). واستفاد حوالي ٣٠٠٠ فرد من برنامج المسؤولية الاجتماعية للشركات. وتخصص سلطة استصلاح الأراضي الاتحادية نحو ٢٩,٠٣ مليون دولار (٩٠ مليون رينغت ماليزي) سنوياً للتعليم والتدريب. ويتابع حالياً حوالي ٣٧٠ طالباً دورات مهنية مختلفة محلياً وفي الخارج.

٢٢- وبالرغم من جميع الموارد والبرامج والمبادرات المسخرة لكفالة حصول الجميع على التعليم، لا تزال الحكومة تواجه تحديات عديدة. وللتغلب على بعض هذه التحديات، وضعت الحكومة خطتين رئيسيتين لمعالجة الثغرات فيما يخص توفير التعليم المناسب للجميع تلبيةً للاحتياجات الراهنة والمستقبلية.

٢٣- وأولى هاتين الخطتين هي المخطط العام للنهوض بالتعليم (٢٠٠٦-٢٠١٠). ويستند هذا المخطط إلى إنجازات خطط التعليم السابقة ويواصل التركيز على فرص الوصول إلى التعليم والإنصاف والجودة في التعليم، فضلاً عن كفاءة وفعالية نظام الإدارة التعليمية. ويرتكز المخطط العام للنهوض بالتعليم على المحاور الاستراتيجية الستة، وهي: بناء الأمة، وتنمية رأس المال البشري، وتعزيز المدارس الوطنية، وسد الفجوة التعليمية، ورفع مستوى العملية التعليمية وتسريع التميز في المؤسسات التعليمية^(٦).

٢٤- ويمر التعليم في ماليزيا حالياً بفترة تحول فيما يخص إرساء الأسس اللازمة لتغيير النظام التعليمي في غضون ثلاث عشرة سنة. ويستند مخطط التعليم الماليزي (٢٠١٣-٢٠٢٥) إلى خمس تطلعات نظامية وهي: الوصول، والجودة، والإنصاف، والوحدة والكفاءة. وهذه التطلعات يدعمها أحد عشر تحولاً توفر أرضية مشتركة لتحسين المجالات التي تشكل موضع اهتمام مشترك والتي يتفق عليها أصحاب المصلحة والجمهور بصفة عامة. والتحويلات الإحدى عشر هي:

- ١' توفير فرص متساوية في الحصول على تعليم جيد يستجيب للمعايير الدولية؛
- ٢' ضمان تمكين كل طفل من إتقان الباهاسا الماليزية واللغة الإنكليزية وتشجيعه على تعلم لغة إضافية؛
- ٣' بناء الشعب الماليزي المنتشع بالقيم؛
- ٤' تحويل مهنة التدريس إلى مهنة مفضلة؛
- ٥' ضمان توفر كل مدرسة على قائد من مستوى عال؛
- ٦' تمكين إدارات التعليم بالولايات وإدارة التعليم الإقليمية والمدارس لكي تكون قادرة على تقديم حلول تناسب الاحتياجات؛
- ٧' الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتوسيع نطاق التعلّم الجيد في جميع أنحاء ماليزيا؛
- ٨' تحويل إمكانات الوزارة وقدرتها على تقديم الخدمات؛
- ٩' إقامة شراكات مع الوالدين والمجتمع المحلي والقطاع الخاص على نطاق واسع؛
- ١٠' جعل الطلاب يحصلون على أكبر قدر ممكن من النتائج مقابل كل رينغت؛
- ١١' زيادة الشفافية فيما يتعلق بالمساءلة العامة المباشرة.

(٦) يمكن الاطلاع على الوصف المفصل لهذه المحاور على الرابط التالي: (<http://www.moe.gov.my>).

٢٥- وسوف يتم تنفيذ هذا التحول على ثلاث مراحل تعالج نتائج النظام، وسوف تكون الجودة هي العامل الأساسي المشترك بين جميع التحولات، وهو جانب يتطلب اهتماماً عاجلاً. وتسير ماليزيا، بهذا المخطط، على المسار الصحيح في تصديدها للتحديات التي يطرحها ارتفاع معايير التعليم الدولية، وتتطلع الحكومة إلى إعداد أطفال ماليزيا على نحو أفضل لتلبية متطلبات القرن الحادي والعشرين والتوقعات العامة والوالدية المتزايدة من سياسة التعليم الماليزية.

٣- الصحة

٢٦- يرتبط رفاه الناس ارتباطاً وثيقاً بفرص الوصول إلى الرعاية الصحية الجيدة. وقد مكنت الجهود التي بذلتها الحكومة على نحو متواصل لتوفير الرعاية الصحية للأم والطفل والوصول إلى الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك الإصابات المنقولة بالاتصال الجنسي/فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وخدمات تنظيم الأسرة، وبرامج الوقاية من السرطان وبرامج صحة المراهقين، من تحسين فرصهما الشاملة في صحة أفضل. ولمواصلة تحسين تقديم خدمات الرعاية الصحية العامة، رصدت ميزانية عام ٢٠١٤ ٦,٨ مليارات دولار (٢٢,١٦ مليار رينغت ماليزي) لتشديد المستشفيات وتحديثها، وزيادة عدد الأطباء والممرضات، فضلاً عن إمدادات الأدوية والمعدات. وإلى جانب جهود الحكومة الرامية إلى تعزيز خدمات الرعاية الصحية، تحسن عدد السكان لكل طبيب فأصبح ٦٣٠ في عام ٢٠١٤ مقارنة بـ ٨٨٦ في عام ٢٠١٠.

٤- العمل والعمالة

٢٧- في عام ٢٠١٤، بلغ العدد الإجمالي للقوة العاملة^(٧) في ماليزيا ١٣,٩ مليون شخص. وكان معدل البطالة ٥,١ في المائة في عام ١٩٩٠ وانخفض إلى ٢,٩ في المائة في عام ٢٠١٤. ويتطلب دعم التحول الاقتصادي تزويد القوة العاملة بأعلى الكفاءات والمهارات الجديدة المتوقع لها أن تستفيد من فرص العمل المختلفة.

٢٨- وأقر قانون المجلس الاستشاري الوطني للأجور لعام ٢٠١١ في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١١ باعتباره أحد التدابير الرامية إلى ضمان أجور منصفة للعاملين. وقد مهد هذا القانون الطريق لإنشاء المجلس الاستشاري الوطني للأجور الذي يعنى، في جملة أمور، بتقديم المشورة إلى الحكومة بشأن جميع المسائل المتعلقة بالحد الأدنى للأجور، بما في ذلك معدلات الأجور الدنيا ونطاقها في البلد.

٢٩- وقد أجرى المجلس الاستشاري الوطني للأجور، بعد إنشائه، مداولات ومشاورات مكثفة مع الشركاء الاجتماعيين، فضلاً عن دراسات شاملة عن المعلومات الاجتماعية - الاقتصادية ذات الصلة قبل تقديم توصية بشأن الحد الأدنى للأجور إلى الحكومة. ونشرت الحكومة نظام الحد

(٧) تشير قوة العمل إلى أولئك الذين كانوا، خلال الأسبوع المعياري، ضمن الفئة العمرية ١٥-٦٤ عاماً ويمارسون عملاً أو كانوا عاطلين عن العمل.

الأدنى للأجور في الجريدة الرسمية في عام ٢٠١٢، وهو النظام الذي ينص على معدلات للحد الأدنى للأجور قدرها ٩٠٠ رينغت ماليزي في شبه جزيرة ماليزيا و ٨٠٠ رينغت ماليزي في صباح وساراواك وإقليم لابوان الاتحادي. وبدأ نفاذ النظام في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ بالنسبة لأرباب العمل الذين يوظفون أكثر من خمسة عمال، وفي ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ بالنسبة لأرباب العمل الذين يوظفون خمسة عمال أو أقل، باستثناء الشركات المهنية. ويشمل نظام الحد الأدنى للأجور لعام ٢٠١٢ جميع العاملين في القطاع الخاص في جميع القطاعات الاقتصادية والمهن بكل أصنافها، باستثناء خدم المنازل.

٣٠- وبموجب التكاليف الصادر عن المجلس الاستشاري الوطني للأجور لعام ٢٠١١، جرى استعراض نظام الحد الأدنى للأجور لعام ٢٠١٢، وبناء على توصية من المجلس، وافقت الحكومة على زيادة الحد الأدنى للأجور من ٩٠٠ رينغت ماليزي شهرياً في شبه جزيرة ماليزيا إلى ١٠٠٠ رينغت ماليزي شهرياً أو من ٤,٣٣ رينغت ماليزي للساعة إلى ٤,٨١ رينغت ماليزي للساعة، ومن ٨٠٠ رينغت ماليزي شهرياً في صباح وساراواك وإقليم لابوان الاتحادي إلى ٩٢٠ رينغت ماليزي شهرياً أو من ٣,٨٥ رينغت ماليزي للساعة إلى ٤,٤٢ رينغت ماليزي للساعة. ومن المقرر أن يبدأ نفاذ المعدل الجديد أعلاه في ١ تموز/يوليه ٢٠١٦.

حماية العاملات الأجنيات

٣١- تنص المادة ٦٩ من قانون التوظيف لعام ١٩٥٥ على مطالبات العمال وقضايا العمل التي يمكن للعمال المحليين والأجانب تقديمها بخصوص عملهم. هذا علاوة على أن قانون تعويض العمال لعام ١٩٥٢ ينص على دفع تعويضات للعمال الأجانب في حال وقوع حوادث أثناء العمل.

باء- الهيكل الدستوري والسياسي والقانوني

٣٢- ينص الدستور الاتحادي لماليزيا، وهو القانون الأعلى في البلد، على الإطار القانوني للقوانين والتشريعات والمحاكم وغير ذلك من الجوانب الإدارية للقانون. والرئيس الأعلى للاتحاد يدعى (يانغ داي - بيرتوان أغونغ). ويتفوق جلالته على جميع الأشخاص، بمن فيهم حكام الولايات التسع في ماليزيا. ويرأس كل ولاية من الولايات الأربع الأخرى، وهي بينانغ وميلاكا وصباح وساراواك، محافظ يطلق عليه اسم (يانغ داي - بيرتوان نيجيري) ويؤدي وظائف رئيس دولة شرفي ولكن لا يجوز انتخابه كحاكم. ويتولى مؤتمر الحكام انتخاب الحاكم الأعلى للاتحاد (يانغ داي - بيرتوان أغونغ) من بين الحكام في الولايات التسع، وذلك لولاية مدتها خمس سنوات.

٣٣- والسلطة التنفيذية للاتحاد منوطة بالحاكم الأعلى للاتحاد (يانغ داي - بيرتوان أغونغ) ويمارسها جلالته أو الحكومة أو أي وزير تآذن الحكومة له بممارستها رهناً بأحكام الدستور الاتحادي. ويُعيّن رئيس الوزراء من بين أعضاء مجلس النواب (ديوان رآكيات) ويجب أن يحظى

بثقة غالبية أعضاء ذلك المجلس. ويعيّن أعضاء الحكومة الآخرون وكذلك نواب الوزراء من قِبل الحاكم الأعلى للاتحاد، بناء على مشورة رئيس الوزراء.

٣٤- وتكون السلطة التشريعية للاتحاد منوطة ببرلمان يتم انتخابه لمدة أقصاها خمس سنوات، يتشكل من الحاكم الأعلى للاتحاد (يانغ داي - بيرتوان أغونغ)، ومن مجلس الشيوخ (ديوان نيغارا) ومجلس النواب (ديوان راكيات). ويُنتخب أعضاء مجلس النواب (ديوان راكيات) من قِبل الشعب بينما يُعيّن أعضاء مجلس الشيوخ (ديوان نيغارا) من قِبل الحاكم الأعلى للاتحاد (يانغ داي - بيرتوان أغونغ). ويتمتع كل من البرلمان والجمعية التشريعية في كل ولاية كلاهما بسلطة سن قوانين طبقاً للمسائل المحددة بموجب الدستور الاتحادي.

٣٥- وتتألف السلطة القضائية من المحاكم العليا والمحاكم الأدنى. والمحاكم العليا هي المحكمة الاتحادية، ومحكمة الاستئناف والمحكمة العليا، في حين أن المحاكم الأدنى هي محكمة الدورات، ومحاكم الصلح، والمحكمة الخاصة بالأطفال. ويُعرف رئيس الجهاز القضائي باسم كبير قضاة المحكمة الاتحادية.

٣٦- ويعيّن النائب العام للاتحاد من قِبل الحاكم الأعلى للاتحاد، بناء على مشورة رئيس الوزراء. وتتمثل مهام النائب العام في تقديم المشورة إلى الحاكم الأعلى للاتحاد أو الحكومة أو أي وزير بشأن المسائل القانونية والاضطلاع بمهام أخرى ذات طبيعة قانونية يحيلها عليه هؤلاء الأشخاص أو يكلفونه بها على النحو المنصوص عليه في المادة ١٤٥ من الدستور الاتحادي.

٣٧- ويمارس النائب العام الذي هو أيضاً المدعي العام بموجب المادة ٣٧٦ من قانون الإجراءات الجنائية [القانون رقم ٥٩٣] سيطرة تامة على جميع المحاكمات والدعاوى الجنائية وهي خاضعة بالكامل لتوجيهاته. وبالإضافة إلى ذلك، يتمتع بسلطة تقديرية فيما يخص إقامة وإجراء ووقف أي دعوى جنائية بشأن جريمة، باستثناء رفع الدعاوى أمام محكمة شرعية أو محكمة أصلية أو محكمة عسكرية.

ثانياً- الإطار القانوني العام لحماية حقوق الإنسان

ألف- قبول معايير حقوق الإنسان الدولية

٣٨- ماليزيا دولة طرف في ثلاث اتفاقيات دولية أساسية لحقوق الإنسان. وهي: اتفاقية حقوق الطفل التي انضمت إليها في ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٥، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التي انضمت إليها في ٥ تموز/يوليه ١٩٩٥ واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي صدقت عليها في ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٠. وانضمت ماليزيا كذلك إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق باشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢.

٣٩- وماليزيا طرفاً أيضاً في عدد من اتفاقيات حقوق الإنسان ذات الصلة، مثل الاتفاقية التكميلية لإبطال الرق وتجارة الرقيق والأعراف والممارسات الشبيهة بالرق التي صدقت عليها في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٧، واتفاقية جنسية المرأة المتزوجة التي انضمت إليها في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٥٩، واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها التي انضمت إليها في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

٤٠- وانضمت ماليزيا كذلك إلى اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في عام ٢٠٠٤ وبروتوكول منع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، وقمعه والمعاقبة عليه، في عام ٢٠٠٩. وماليزيا عضو في مؤتمر العمل الدولي منذ عام ١٩٥٧ وصدقت على ١٧ اتفاقية من اتفاقيات منظمة العمل الدولية^(٨).

٤١- والصكوك التي صدقت عليها ماليزيا تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة هي اتفاق استيراد المواد التربوية والعلمية والثقافية، مع المرفقين "ألف" إلى "هاء" والبروتوكول المرفق به؛ واتفاقية حماية الممتلكات الثقافية في حالة نشوب نزاع مسلح واللائحة التنفيذية للاتفاقية؛ وبروتوكول اتفاقية حماية الممتلكات الثقافية في حالة نشوب نزاع مسلح؛ واتفاقية حماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي؛ واتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية وخاصة بوصفها موطناً للطيور المائية؛ والاتفاقية الدولية لمكافحة المنشطات في مجال الرياضة.

٤٢- وماليزيا هي أحد الأعضاء المؤسسين لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان). وقد وقعت ماليزيا على ميثاق آسيان الذي حول الرابطة من كتلة إقليمية إلى منظمة تستند إلى قواعد. ويجسد ميثاق آسيان التزام الرابطة بمبدأي الحكم الرشيد وسيادة القانون، وينص على إنشاء هيئة إقليمية لحقوق الإنسان.

(٨) اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٢٩ المتعلقة بالعمل الجبري أو الإلزامي؛ واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٩٨ بشأن تطبيق مبادئ حق التنظيم والمفاوضة الجماعية؛ واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٠٠ بشأن مساواة العمال والعاملات في الأجر عن عمل ذي قيمة متساوية؛ واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨ بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام؛ واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها؛ واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٨١ بشأن تفتيش العمل في الصناعة والتجارة؛ واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٤٤ بشأن المشاورات الثلاثية لتعزيز تطبيق معايير العمل الدولية؛ واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٨٨ بشأن تنظيم إدارات التوظيف؛ واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٩٥ بشأن حماية الأجور؛ واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١١٩ بشأن الوقاية من الآلات؛ واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٢٣ بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام تحت سطح الأرض في المناجم؛ واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٧ بشأن الإطار الترويجي للسلامة والصحة المهنيين؛ واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١١ بشأن حق العمال الزراعيين في التجمع والاتحاد؛ واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٢ بشأن التعويض عن حوادث العمل في الزراعة؛ اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٧ بشأن التعويض عن حوادث العمل؛ واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٩ بشأن المساواة في المعاملة بين العمال الوطنيين والأجانب فيما يتعلق بالتعويض عن حوادث العمل؛ واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٤٥ بشأن استخدام المرأة للعمل تحت سطح الأرض في المناجم بمختلف أنواعها.

٤٣- وقد مكن التصديق على ميثاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا من زيادة تعزيز التزام ماليزيا بشأن المسائل المتصلة بحقوق الإنسان تحت مظلة الرابطة، وهو ما يتبين من خلال مبادئ آسيان في احترام الحريات الأساسية وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وتعزيز العدالة الاجتماعية وإنشاء هيئة حقوق الإنسان التابعة للرابطة.

٤٤- ويعدّ إعلان حقوق الإنسان لرابطة أمم جنوب شرق آسيا الذي أيده زعماء الرابطة في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ صكاً إقليمياً لحقوق الإنسان يكمل المعايير الدولية القائمة لحقوق الإنسان، بما فيها تلك المتعلقة بالمرأة. وهذا الإعلان هو بمثابة إعادة تأكيد مضاف القيمة على إعلان النهوض بالمرأة في منطقة الرابطة والإعلان المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة فيها. وبالإضافة إلى ذلك، ثمة إشارة خاصة في المبادئ العامة لإعلان حقوق الإنسان لرابطة أمم جنوب شرق آسيا إلى حقوق المرأة بوصفها جزءاً لا يتجزأ من حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

٤٥- واللجنة المعنية بتعزيز حقوق المرأة والطفل وحمايتها التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا هي هيئة استشارية وحكومية دولية تابعة للرابطة أنشئت في ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٠ في هانوي، فييت نام، بمناسبة مؤتمر قمة الرابطة السادس عشر. وتضم اللجنة ٢٠ ممثلاً للدول الأعضاء في الرابطة معنيين بحقوق المرأة وحقوق الطفل. وتشمل ولايات اللجنة ومهامها وضع سياسات وبرامج واستراتيجيات خلافة بهدف تعزيز وحماية حقوق المرأة والطفل لاستكمال بناء جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا. ويمثل ماليزيا الأمين العام لوزارة المرأة والأسرة والتنمية المجتمعية. وما فتئت ماليزيا، بوصفها عضواً في اللجنة المعنية بتعزيز حقوق المرأة والطفل وحمايتها التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، تشارك بنشاط في خطة عمل اللجنة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦، واضطلعت بدور ريادي في أربعة مشاريع في إطار المجالات المواضيعية التالية: القضاء على العنف ضد النساء والأطفال؛ والحق في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم الجيد؛ وتعزيز الحقوق الاقتصادية للمرأة فيما يتعلق بتأنيث الفقر؛ وحقوق المرأة في الأرض والملكية؛ وتعميم مراعاة المنظور الجنساني.

باء- الإطار القانوني لحماية حقوق الإنسان على الصعيد الوطني

١- الضمان الدستوري لحقوق الإنسان

٤٦- الحقوق والحريات الأساسية في ماليزيا منصوص عليها في الجزء الثاني من الدستور الاتحادي الذي يضم المواد من ٥ إلى ١٣، بما في ذلك الحق في الحرية الشخصية؛ وحظر الرق والسخرة؛ والحق في التمتع بحماية القانون على قدم المساواة مع الآخرين؛ وحظر نفي الرعايا من البلد وحرية التنقل؛ وحرية التعبير وحرية الاشتراك في الاجتماعات والجمعيات؛ وحرية الدين؛ والحق في الحصول على التعليم؛ والحق في التملك؛ وينص الدستور الاتحادي على المساواة أمام القانون والمساواة في الحماية أمام القانون لجميع الأشخاص. وتنص المادة ٨(١) من الدستور الاتحادي على أن الجميع متساوون أمام القانون ويحق لهم التمتع بالمساواة في الحماية التي يوفرها

القانون، وهو ما يعني أن كل شخص يتمتع بحماية متساوية بموجب القانون بصرف النظر عما إذا كان مواطناً أو غير مواطن.

٤٧- وبموجب المادة ٨(٢) من الدستور الاتحادي، ينبغي ألا يكون هناك أي تمييز على أساس الدين أو العرق أو الأصل أو مكان الولادة أو نوع الجنس ضد أي مواطن في أي قانون أو تعيين في أي منصب أو عمل في مصلحة عامة أو في تطبيق أي قانون له صلة بامتلاك أو حيازة أو التصرف بأي ملكية أو تأسيس أو إدارة أي عمل تجاري أو مهنة أو حرفة أو عمل. وتنص المادة ٨(٥) من الدستور الاتحادي على أن ما ورد أعلاه لا يبطل أو لا يحظر ما يلي:

- '١' أي أحكام تضبط قانون الأحوال الشخصية؛
- '٢' أي أحكام أو ممارسات تقيد شغل كل من يدين بديانة للمناصب أو الوظائف ذات العلاقة بالشؤون الخاصة بتلك الديانة أو بأي مؤسسة تديرها جماعة تعتنق تلك الديانة؛
- '٣' أي أحكام ترمي إلى حماية الشعوب الأصلية لشبه الجزيرة الماليزية أو تأمين رفاهها أو الارتقاء بها؛
- '٤' أي أحكام تشترط الإقامة في ولاية باعتبار ذلك من مؤهلات الترشح للانتخابات أو التعيين في أي سلطة أو التصويت في الانتخابات؛
- '٥' أي حكم في دستور من دساتير الولايات؛
- '٦' أي أحكام تفرض على المالاي قيوداً للالتحاق بالفوج العسكري الماليزي.

٤٨- وينص الدستور الاتحادي أيضاً على تدابير معينة لضمان النهوض الكافي بالمالاي، والسكان الأصليين والسكان الأصليين في ولايتي صباح وساراواك. والهدف من هذه التدابير هو التحقق من أن هذه الجماعات تتمتع تمتعاً متساوياً بحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وتنص المادة ١٥٣ من الدستور الاتحادي على مسؤولية الحاكم الأعلى للاتحاد (يانغ داي - بيرتوان أغونغ) في الحفاظ على الوضع الخاص للمالاي والسكان الأصليين في أي من ولايتي صباح وساراواك والمصالح المشروعة للمجتمعات المحلية الأخرى.

٤٩- وفي ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، أعلنت الحكومة عن تحول قانوني وسياسي يشمل، في جملة أمور، إلغاء الإعلانات الثلاثة عن حالة الطوارئ^(٩)، وإلغاء قانون الأمن الداخلي لعام ١٩٦٠، وإلغاء قانون الإبعاد لعام ١٩٥٩ وقانون الإقامة المقيدة لعام ١٩٣٣، واستعراض المادة ٢٧ من قانون الشرطة لعام ١٩٦٧، واستعراض بعض القوانين الأخرى بهدف تعديلها

(٩) أُلغِيَ إعلان حالة الطوارئ لعام ١٩٦٦ [P.U. (A) 339A/1966]، وإعلان حالة الطوارئ لعام ١٩٦٩ [P.U. (A) 145/1969]؛ وإعلان حالة الطوارئ لعام ١٩٧٧ [P.U. (A) 358/1977] في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وكان كل من غرفتي البرلمان قد أقرتا طلب الإلغاء على التوالي في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ و ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

أو إلغائها. ويعتبر إلغاء الإعلانات عن حالة الطوارئ خطوة إلى الأمام من جانب الحكومة للتحقق من أن هذا البلد لم يعد في حالة طوارئ ولتعزيز سيادة القانون والحريات الأساسية في ماليزيا. وإضافة إلى ذلك، يضمن أن تواصل ماليزيا المضي قدماً على دروب شتي، لا سيما فيما يتعلق بالسياسة والنظام القانوني.

٥٠ - وصدر قانون التجمع السلمي لعام ٢٠١٢ تأكيداً لحق المواطنين في تنظيم التجمعات والمشاركة فيها سلمياً وبدون أسلحة، على أن يخضع ذلك فقط للقيود التي تعتبر ضرورية أو مناسبة لصالح أمن الاتحاد أو أي جزء منه أو لصالح النظام العام، بما في ذلك حماية حقوق الآخرين وحرياتهم^(١٠).

٥١ - وألغت ماليزيا قانون الإبعاد لعام ١٩٥٩ الذي ينظم إبعاد الأفراد غير المواطنين وطردهم من ماليزيا، وهو ما يتماشى مع القواعد والمعايير الدولية. وألغي قانون الإقامة الجبرية لعام ١٩٣٣ في عام ٢٠١١ بعد أن أضحى متجاوزاً واستنفذ الغرض الذي وضع من أجله. وقامت ماليزيا أيضاً بتعديل قانون الصحافة والمنشورات لعام ١٩٨٤ استناداً إلى عاملين رئيسيين هما مبدأ حرية الفرد في التعبير وحقه في إبداء الرأي^(١١).

٥٢ - وألغي كذلك قانون الأمن الداخلي لعام ١٩٧٢ الذي كان قد سنّ لكبح أعمال مثل الأعمال التخريبية والأعمال التي تمس بالنظام العام. وتم الاستعاضة عن قانون الأمن الداخلي بقانون الجرائم الأمنية (التدابير الخاصة) لعام ٢٠١٢ الذي ينص على التدابير الخاصة التي تنطبق على الجرائم الأمنية المحددة في القانون. وقانون التدابير الخاصة قانون إجرائي تم سنه تحديداً للتعامل فقط مع التدابير الخاصة المتعلقة بالجرائم المهددة للأمن من مرحلة التحقيق وصولاً إلى مرحلة الاستئناف وليس الجرائم نفسها. وينبغي قراءة قانون الجرائم الأمنية (التدابير الخاصة)، بوصفه قانوناً إجرائياً، جنباً إلى جنب مع قانون العقوبات، وتطبيقه يرتبط بالجرائم المهددة للأمن على نحو ما يظهر من الجدول الأول من القانون، وهي الجرائم الموضوعية المنصوص عليها في الفصل السادس (الجرائم المرتكبة ضد الدولة) والفصل السادس - ألف (الجرائم المتصلة بالإرهاب) من قانون العقوبات. ومع ذلك، لا يتضمن قانون الجرائم الأمنية (التدابير الخاصة) الجرائم التي ليست جرائم مهددة للأمن، مثل عدم الامتثال لشروط وأحكام جهاز المراقبة الإلكترونية، والتلاعب بأجهزة المراقبة الإلكترونية أو تدميرها، وكشف الهوية المحمية للشهود.

(١٠) أشير لدى سنّ هذا القانون إلى القوانين المماثلة الموجودة في بلدان مختلفة والمعايير والقواعد الدولية، بما في ذلك قانون التجمع السلمي لعام ١٩٩٢ (كويبتزلاند، أستراليا)، وقانون التجمع لعام ١٩٩٩ (فنلندا)، وقانون النظام العام لعام ١٩٨٦ (المملكة المتحدة)، وقانون التجمع لعام ٢٠٠٨ (ألمانيا)، فضلاً عن المبادئ التوجيهية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

(١١) تتعلق التعديلات المعنية بإلغاء السلطة التقديرية والسلطة المطلقة للوزير وإلغاء التجديد السنوي للتراخيص الخاصة بالصحافة والمنشورات، وذلك بهدف إزالة حظر المراجعة القضائية لقرار الوزير بمنح أو رفض منح أو إلغاء أو تعليق رخصة أو تصريح بموجب القانون المذكور ومنح الشخص فرصة الإدلاء برأيه قبل اتخاذ قرار بإلغاء أو تعليق تلك الرخصة أو التصريح.

٥٣- وقد صيغ القانون الخاص بالأشخاص ذوي الإعاقة لعام ٢٠٠٨، الذي دخل حيز النفاذ في ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٨، استناداً إلى أحكام اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وماليزيا ملتزمة أيضاً بمكافحة الاتجار بالبشر من خلال سنّ قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص ومكافحة تهريب المهاجرين لعام ٢٠٠٧، الذي يوكل للسلطات مسؤولية إجراء التحقيقات وإلقاء القبض على المتجرين وإنقاذ الضحايا وحمائهم. وتكتسي هذه المسألة أهمية بالغة، خاصة في حالة الاتجار بالنساء أو الفتيات الصغيرات لأغراض الاستغلال، مثل الاستغلال الجنسي، أو السخرة أو الخدمة قسراً، أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الاستعباد أو أي نشاط غير مشروع.

مجتمع الشريعة

٥٤- أنشئ مجتمع الشريعة في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. والمجتمع أساساً عبارة عن شبكة ذكية من الخبراء في الشريعة والقانون المدني في ماليزيا، ضمنهم خبراء الإدارات الحكومية، والسلطات الإسلامية على مستوى الاتحاد وعلى مستوى الولايات، والمفتون، وقضاة المحكمة الشرعية، والممارسون الشرعيون والمدنيون، والأكاديميون والمنظمات غير الحكومية. وقد يسّر مجتمع الشريعة، في جملة أمور، إجراء دراسة بشأن مسائل تنازع القوانين بين القانون المدني وقانون الشريعة واقترح حلولاً لمختلف القضايا الناشئة عن التحول إلى الإسلام وعنه من قبيل الطلاق، ونفقة الزوجة والأولاد وحضانة الأطفال، وحماية حقوق المرأة بموجب البنود/الأحكام الخاصة بالأسرة في الشريعة الإسلامية، والمواءمة بين القانون المدني وقانون الشريعة. ونتيجة لذلك، أُدخل عدد قليل من التوصيات ومقترحات بشأن قوانين نموذجية على قانون إصلاح التشريعات (الزواج والطلاق) لعام ١٩٧٦، وقانون الأسرة الإسلامي (الأقاليم الاتحادية) لعام ١٩٨٤ وقانون الأحكام الإسلامية (الأقاليم الاتحادية) لعام ١٩٩٣. واقتصر دور مجتمع الشريعة في هذا التمرين على تيسير عملية المواءمة، وسوف تتخذ حكومات الولايات التي يكفل لها الدستور السلطة الحصرية على قوانين الشريعة في ماليزيا القرارات المناسبة، بما في ذلك لإدخال التشريعات اللازمة استناداً إلى القوانين النموذجية التي يوصي بها مجتمع الشريعة.

جيم- إطار تعزيز حقوق الإنسان على الصعيد الوطني

٥٥- ما فتئت تُنظّم دورات تدريبية وبرامج خاصة بالتحقيق في مجال حقوق الإنسان لفائدة الموظفين الحكوميين، ولا سيما واضعو السياسات ومنفذوها، وذلك لضمان إدماج منظور حقوق الإنسان في عملية التنمية. ويجري من حين لآخر تنظيم هذه الدورات والبرامج التي تشمل المسائل الجنسانية، ومحو الأمية القانونية، والعنف ضد المرأة، والمساواة بين الجنسين، بما في ذلك على مستوى الولايات والمقاطعات.

دال - عملية الإبلاغ على الصعيد الوطني

٥٦ - أُعدّ التقرير الوطني لماليزيا من أجل هذا الاستعراض وفقاً لتجميع المبادئ التوجيهية المتعلقة بشكل ومحتوى التقارير المطلوب تقديمها من الدول الأطراف في المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان الوارد في الوثيقة رقم HRI/GEN/2/Rev.6. ويشمل التقرير الوطني جميع الولايات والأقاليم الاتحادية في ماليزيا.

٥٧ - وقد أشركت في صياغة التقرير جميع الوكالات الحكومية المعنية في ماليزيا، وتولت وزارة شؤون المرأة والأسرة والتنمية المجتمعية مهمة التنسيق. وأثناء عملية إعداد التقرير، أجرت الحكومة مشاورات واسعة النطاق مع اللجنة الوطنية الماليزية لحقوق الإنسان وطائفة من المنظمات غير الحكومية التي تعمل على تعزيز حقوق الإنسان ومع أعضاء المجتمع المدني وخبراء في ميدان حقوق الإنسان.

ثالثاً - معلومات عن عدم التمييز والمساواة وسبل الانتصاف الفعالة

٥٨ - تقرّر الحكومة بأن المرأة مورد نفيس للتنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للأمة. ويتبين إقرار الحكومة بمساهمة المرأة الماليزية وبالأدوار التي تضطلع بها من خلال سياسات البلد وخطته الإنمائية. وقد اتخذت مبادرات عديدة مراعية للاعتبارات الجنسانية لتعزيز وضع المرأة في مختلف المجالات. واعتمدت الحكومة تدابير متنوعة لتعميم المنظور الجنساني في عملية التنمية، بما في ذلك صياغة السياسات ذات الصلة، ومراجعة القوانين التي تمس المرأة، وتحسين قدرة الجهاز الوطني على إدماج منظور المرأة في عملية التنمية، وتحسين فرص الحصول على التعليم، وتعزيز التدريب، والنهوض بالرعاية الصحية.

٥٩ - وقد شاركت المرأة الماليزية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد وساهمت فيها بفضل موقف السياسة العامة للحكومة المتمثل في اعتبار المرأة بمثابة حاضنة هامة للموارد يمكن حشدها لتحقيق خطة التنمية الوطنية. وتحقيقاً لهذه الغاية، اتخذت الحكومة عدة خطوات لضمان حماية حقوق المرأة من خلال التشريعات، والسياسات، والتعليم، والتدريب، والرعاية الصحية وتنفيذ البرامج.

السياسة الوطنية بشأن المرأة وخطة العمل للنهوض بالمرأة

٦٠ - وُضعت السياسة الوطنية الأولى المتعلقة بالمرأة في عام ١٩٨٩. وطُرحت السياسة الوطنية الثانية المتعلقة بالمرأة في عام ٢٠٠٩ لتحقيق الأهداف التالية:

'١' ضمان قسمة عادلة في حيازة الموارد والمعلومات وإتاحة الفرص والمنافع من أجل تنمية الرجل والمرأة. وينبغي أن يشكل هدفاً للمساواة والعدل محور السياسات الإنمائية التي ينبغي أن تكون مراعية لاحتياجات السكان حتى يتاح للمرأة، التي تشكل نصف سكان ماليزيا، سبل المشاركة واستثمار أقصى إمكاناتها؛

'٢' إشراك النساء في جميع قطاعات التنمية بحسب قدراتهن واحتياجاتهن، من أجل النهوض بنوعية الحياة والقضاء على الفقر والجهل والامية وضمان إرساء قيم السلم وتعميم الرخاء في البلد.

٦١- وتعتبر خطة العمل للنهوض بالمرأة، المنبثقة من السياسة الوطنية الثانية المتعلقة بالمرأة، بمثابة مبادئ توجيهية عامة لتنفيذ برامج إدماج المرأة في التنمية. ومن شأن تنفيذ الإجراءات المقترحة في خطة العمل أن يتيح للمرأة في ماليزيا فرصاً متكافئة للمشاركة والانخراط في بناء بلد أكثر تميزاً. فالنساء والرجال في ماليزيا هم رصيد هام للأمة يجب تعهده بالرعاية والتطوير لتحقيق رؤية البلد في بناء أمة ماليزية مستقرة في مجال التنمية الاقتصادية والثقافة الاجتماعية والإنسانية، أي أن جوهر التنمية يكمن فينا.

٦٢- وسعيًا إلى تبسيط وتحسين تنسيق استجابة ماليزيا وامتثالها وتنفيذها لالتزاماتها القانونية التي تقتضيها معاهدات حقوق الإنسان، أنشئت لجان مختلفة من بينها اللجنة الحكومية المعنية بالمساواة بين الجنسين، برئاسة رئيس الوزراء، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، لتقدم توجيهات في مجال السياسة العامة ومراقبة الأنشطة المتعلقة بالنهوض بالمرأة والأسرة. كما تعتبر اللجنة سبباً آخر متاحاً للوزارة من أجل تسليط الضوء على قضايا المرأة. في عام ٢٠٠٩، أصبحت اللجنة الحكومية المعنية بالمساواة بين الجنسين جزءاً من المجلس الاجتماعي الوطني، وهو ما يتسق مع جهود الحكومة الرامية إلى إنشاء آلية إدارية وتنفيذية تتسم بمزيد من الفعالية والتركيز على التنمية العمرانية والاقتصادية من أجل تحقيق تنمية اجتماعية متوازنة.

السياسات الوطنية وخطط العمل بشأن الطفل

٦٣- تكتسي السياسة الوطنية وخطة العمل بشأن الطفل لعام ٢٠٠٩ أهمية بالنسبة لرعاية الطفل ورفاهه، وتدعم الأهداف والرؤى الاستراتيجية لمهمة واوسان الوطنية - ٢٠٢٠ (رؤية ٢٠٢٠). وتسلط السياسة الضوء على حقوق الأطفال في البقاء والحماية والتنمية والمشاركة، وعلى أهمية وجود بيئة مواتية لنمائهم الشامل. كما تركز على تعزيز التزام جميع الأطراف ومسؤولياتها الاجتماعية في إيلاء الأولوية لمصلحة الطفل في جميع الجوانب.

٦٤- وبالإضافة إلى ذلك، وضعت الحكومة السياسة الوطنية لحماية الأطفال وخطة العمل الملحق بها في ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٩ لضمان حماية الأطفال من جميع أشكال الإهمال وسوء المعاملة والعنف والاستغلال. كما ستشجع جميع المنظمات التي تتعامل مع الأطفال على وضع مبادئ توجيهية بشأن حماية الأطفال. وتركز السياسة على الجوانب المتعلقة بالوقاية والدعوة والتدخل والإبلاغ عنها وتوفير خدمات الدعم في مجال حماية الأطفال. وتنص خطة العمل على مبادئ توجيهية وإجراءات معيارية في المجالات ذات الصلة بحماية الطفل. وتحدد السياسة سبعة أهداف رئيسية هي كالتالي:

'١' زيادة وعي مختلف الأطراف والتزامها بجهود حماية الطفل باعتبار ذلك مسؤولية مشتركة؛

- '٢' إيجاد بيئة آمنة وصديقة للطفل؛
- '٣' تشجيع المنظمات التي تتعامل بشكل مباشر أو غير مباشر مع الأطفال على صياغة سياساتها الخاصة بحماية الطفل؛
- '٤' حماية كل طفل من أي شكل من أشكال الإهمال وسوء المعاملة والعنف والاستغلال؛
- '٥' النص على وجوب أن يكون من يتعامل مباشرة مع الأطفال هم الأفراد المناسبون فقط؛
- '٦' تعزيز خدمات الدعم لمعالجة إهمال الأطفال وإساءة معاملتهم وتعنيفهم واستغلالهم لأغراض جنسية؛
- '٧' تعزيز البحث والتطوير لتحسين حماية الطفل.

السياسة وخطة العمل الوطنية بشأن الصحة الإنجابية والتربية الاجتماعية

٦٥- أقرت الحكومة السياسة الوطنية الخاصة بالصحة الإنجابية والتربية الاجتماعية في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ لتعزيز المعارف لدى الأفراد وترسيخ الموقف الإيجابي إزاء الصحة الإنجابية والتربية الاجتماعية. ويهدف تنفيذ السياسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- '١' زيادة وعي المجتمع بأهمية الصحة الإنجابية والتربية الاجتماعية؛
- '٢' تطوير الخبرات في مجال الصحة الإنجابية والتربية الاجتماعية لدى أفراد المجتمع؛
- '٣' زيادة البحث والتطوير بهدف تحسين الصحة الإنجابية ونظام التربية الاجتماعية القائم؛
- '٤' تحسين فعالية تنفيذ سياسات الصحة الإنجابية والتربية الاجتماعية.

السياسة وخطة العمل الوطنيتان لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة

٦٦- أقرت الحكومة السياسة وخطة العمل الوطنيتين لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، وذلك باعتبارهما أساساً لضمان مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة على نحو كامل وفعال في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين بصرف النظر عن جنسهم. وتوفر خطة العمل لجميع أصحاب المصلحة المعنيين مبادئ توجيهية بشأن برامج التخطيط الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة في البلد. وفضلاً عن ذلك، تستخدم الوكالات ذات الصلة خطة العمل كدليل لتخطيط وتحديد أولوياتها فيما يخص الميزانية السنوية للحصول على المخصصات المالية من السلطة المركزية.